

النظام الصحي لصندوق الضمان الاجتماعي في خطر يحيى: التمويل الخارجي بات ضرورة ملحة

كان المريض المنتسب الى الصندوق الوطني للضمان الذي يدخل المستشفى، يدفع في السابق 10% من المبلغ المترتب عليه ويغطي الضمان 90% الباقية. اليوم، انقلبت الادوار بعد انهيار الليرة وارتفاع الاسعار وتضاعف الكلفة الاستشفائية، فاصبح المريض يدفع 90% والضمان 10%. علما ان المريض سيدفع ثمن اي مستلزم طبي قد يحتاج اليه

الاعباء الاستشفائية التي ارتفعت بشكل كبير، حيث انه يتم تحديد الاسعار من المستشفيات بالدولار اميريكي في حين ان اموال الضمان بالليرة اللبنانية. طالما لم يتوفر التمويل اللازم لرفع التعريفات الاستشفائية المعتمدة حاليا، سيبقى المضمون ضحية اوزار هذه الاعباء الاستشفائية.

التعريفات الاستشفائية والصحية التي يغطيها الصندوق لا تشكل الا جزءا بسيطا من الفاتورة الاستشفائية والمضمون يتحمل الجزء الاكبر. هل تم تعديل هذه التعريفات؟

بناء على دراسة اجراها الخبير الاكثوري في الصندوق، رفع المدير العام في 2021/8/2 كتابا الى مجلس ادارة الصندوق موضوعه زيادة الاشتراكات ورفع الحد الاقصى للكسب الخاضع للحسومات لفرع ضمان المرض والامومة، للتمكن من توفير التمويل اللازم لزيادة تعريفات الاطباء والمستشفيات، وهو لا يزال قيد الدرس لغاية تاريخه. مع الاشارة الى ان مجلس الادارة حدد عقد جلسة متخصصة في هذا الموضوع.

بعض الجهات الرسمية الضامنة رفعت تعريفاتها، لماذا لم يتمكن الصندوق من تعديلها حتى اليوم؟ رفع عدد من الجهات الحكومية الضامنة، لاسيما وزارة الصحة العامة وصندوق الطبابة في الجيش تعرفتها الاستشفائية ثلاثة الى اربعة اضعاف للتمكن من تغطية الزيادات الطارئة على الفاتورة الاستشفائية، وذلك من خلال قروض ومساعدات خارجية. الا ان الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لم يتمكن حتى الان من زيادة التعريفات الطبية والاستشفائية المعتمدة حاليا، كونه مستقلا اداريا وماليا ويعتمد في تمويل فروعته على الاشتراكات المحصلة، بالاضافة الى مساهمة الدولة بـ 25% من اجمالي التقديمات الصحية.

هل استطاع الصندوق تحمل الاعباء الاستشفائية التي ارتفعت بشكل كبير جدا؟ لم يتمكن الصندوق لغاية تاريخه من تحمل

لم يتمكن صندوق الضمان لغاية تاريخه من تحمل الاعباء الاستشفائية التي ارتفعت بشكل كبير، حيث انه يتم تحديد الاسعار من المستشفيات بالدولار اميريكي، في حين ان اموال الضمان هي بالليرة اللبنانية. هذا ما اكده رئيس مجلس ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالانابة غازي يحيى لـ"الامن العام".

كيف يواجه صندوق الضمان الاجتماعي الازمات التي يمر فيها المواطن المضمون والقطاع الصحي؟

يعمل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي منذ اكثر من 10 اشهر مع جميع المعنيين لايجاد الحلول الناجحة للازمات التي يمر فيها القطاع الصحي في لبنان. فقد عقد سلسلة اجتماعات في وزارة الدفاع الوطني مع الوزراء المعنيين (الصحة - العمل - المال) والهيئات الحكومية الضامنة، ونقباء الاطباء، والمستشفيات والمستلزمات الطبية، للتوصل الى تحديد اسعار موحدة للهيئات الاجتماعية والجهات الحكومية الضامنة. كما يتابع الضمان تحركاته واجتماعاته التي كان اخرها الحوار التشاركي الذي نظمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 2021/12/8 والاجتماع في الاتحاد العمالي العام في 2021/12/28 للتوصل الى تأمين التمويل اللازم لحل معضلة رفع الدعم عن الدواء، والتضخم الحاصل في الفاتورة الاستشفائية، وإعادة تفعيل الدور المنوط بالصندوق لحماية الامنين الصحي والاجتماعي، وتوفير العيش الكريم للمضمون وتمكينه من الحصول على حقه في الاستشفاء والطبابة من دون تحميله اي اعباء اضافية.

هل استطاع الصندوق تحمل الاعباء الاستشفائية التي ارتفعت بشكل كبير جدا؟ لم يتمكن الصندوق لغاية تاريخه من تحمل



رئيس مجلس ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالانابة غازي يحيى.

سنويا حوالى 400 مليار فماذا لو رفعت بنسبة 6 او 7 مرات. كما تبلغ كلفة التغطية الصحية نحو 1200 الى 1400 مليار سنويا، فماذا لو رفعت بنسبة 3.5 او 4%؟ لصعوبة الاعتماد على القطاع الخاص في تسديد الاشتراكات التي قد يعمد الصندوق الى رفعها وهي السبيل الوحيد المتاح امامه، وحيث ان الفقرة 4 من المادة 66 من قانون الضمان تنص على انه "اذا حدثت كارثة وطنية ادت الى عجز بالغ في الصندوق، يمكن للدولة ان تمنح الصندوق مساعدة استثنائية تحدد على اساس اعادة التوازن المالي من دون زيادة الاشتراكات"، وبالتالي يمنح القانون الحق للصندوق بمطالبة الدولة بتأمين الاموال اللازمة، الا ان هذه الاخيرة مديونة للضمان وتلكا في تسديد ديونها، فمن اين لها ان تمنح الصندوق مساعدة استثنائية. لذلك تتجه الاقتراحات الى توفير جهة خارجية لتمويل الصندوق بهبة او قرض طويل الاجل، وتخصيص جزء من الاموال التي دخلت الى لبنان من خلال صندوق النقد الدولي للضمان الاجتماعي للتمكن من الصمود في وجه هذه الكارثة الصحية.

كيف ترى قانون انشاء الوكالة الوطنية للدواء؟ هل ستحل المشكلة ام انها حل فاشل كما جرى مع مكتب الدواء؟

في 2021/12/16 رفع المدير العام للصندوق، بناء على طلب الامانة العامة لمجلس الوزراء، الكتاب رقم 3582 الى مجلس الادارة الذي تضمن اقتراح قانون يرمي الى تعديل قانون انشاء المكتب الوطني للدوية. وهو لا يزال قيد الدرس لغاية تاريخه، وستتم مناقشة هذا الموضوع في جلسة مجلس الادارة المقبلة. هذا الاقتراح من شأنه المساهمة في حل جزء من المشكلة. فاشراك الجهات الضامنة في اتخاذ القرارات اللازمة حيال اسس التسعير والمراقبة الشاملة لملف الدواء، من شأنه ان يقلص الفاتورة الدوائية في لبنان والتأثير ايجابيا على صحة المواطن. في هذا المجال، يمكننا الاستفادة من تجربة الجيش اللبناني بخفض عدد الادوية من 4200 الى 700 دواء تشمل كل الحالات الطبية، كما انه علينا الاستفادة من التجربة الفرنسية التي اثبتت فعالية الاعتماد على ادوية الجينيريك.



اذا لم تعدل التعريفات سيبقى المضمون ضحيتها



وتخصيص جزء من الاموال التي ستحصل عليها من صندوق النقد الدولي للضمان الاجتماعي.

رفع الدعم عن الدواء تم على مرحلتين:

- رفع الدعم كليا عن حوالى 2000 دواء غير اساسية باستثناء المضادات الحيوية. في هذا الاطار، كلف المدير العام للصندوق الخبير الاكثوري اجراء الدراسة اللازمة لتحديد اكلافها، وعلى اساسها تم في 2021/9/20 رفع كتاب الى مجلس ادارة الضمان لزيادة الاشتراكات ورفع الحد الاقصى للكسب الخاضع للحسومات لفرع ضمان المرض والامومة، وهي طريقة التمويل القانونية الوحيدة المتاحة امام الصندوق. الكتاب لا يزال قيد الدرس وستتم مناقشته في جلسة مجلس الادارة المقبلة.

- رفع الدعم جزئيا عن ادوية الامراض المزمنة. في هذا السياق يتم حاليا، بناء على طلب من المدير العام، اجراء دراسة اكتوبرية من الخبير الاكثوري لتحديد تكاليف رفع هذا الدعم.

هنا اشير الى الاستدامة المالية لفرع تعويض نهاية الخدمة، حيث ان ادارة الصندوق اجرت دراستين داخليتين من المستشار المالي والخبير الاكثوري في الصندوق، خلصتا الى ان جميع حقوق الناس وتعويضاتهم مؤمنة من خلال الاموال المجمعة في

صندوق نهاية الخدمة. لمزيد من الشفافية، كلف المدير العام للصندوق مؤسسة مهنا، المتخصصة في الدراسات الاكثورية، اجراء تقييم للوضع المالي لهذا الفرع. وقد خلصت الدراسة التي اجرتها الى ان الملاءة في هذا الفرع مؤمنة لغاية العام 2065 على الاقل.

ما هي اقتراحات مجلس ادارة الضمان الذي يضم ممثلين عن الدولة والعمال واصحاب العمل لحل كل المعوقات التي تواجه المضمون صحيا؟

عندما نتكلم عن تأمين التمويل اللازم للصندوق لرفع تعريفات المستشفيات والاطباء وتغطية الادوية التي رفع الدعم عنها، نتحدث عن ارقام كبيرة. فتكلفة تغطية الدواء على الصندوق تبلغ